بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الدولة
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

رقم التبليغ:	٣٣
بتاريخ:	٢٠١٥/ ١/ ٢٢

ملف رقم: ٨٦ / ٦ / ٦٨٥

السيد الأستاذ الدكتور/ وزير التعليم العالي

تحية طيبة وبعد...

اطلعنا على كتابكم رقم (٣٢) المؤرخ في ٢٠١٣/١/٢٣ بشأن مدى جواز صرف بدل الجامعة والجودة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات وأعضاء هيئة التدريس بالمعاهد الخاصة خلال مدد الإجازات المرضية والحبس الاحتياطي والاعتقال والمهمات العلمية، والبعثات الداخلية والخارجية بمرتب يصرف من الداخل، والمنتدبين بقرار وزاري لجهات خارج الجامعات، وإجازات الوضع، والإجازات العارضة والغياب لأى سبب خلال الأسبوع، والأمراض المزمنة، والإجازات المرضية بأجر، والحاصلين على عمل مخفف والحاصلين على عمل لبعض الوقت، وكذا مدى جواز صرف بدل الجامعة وحافز الجودة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية خلال مدة البعثات الداخلية والخارجية (المبعوثون والموفدون فى مهمات علمية) على نفقة الدولة والذين يتم صرف مرتباتهم من الداخل فى ضوء أحكام القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢م، بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٣ من ديسمبر عام ٢٠١٤م الموافق ١٠ من صفر عام ١٤٣٦هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن نكول الجهة الإدارية طالبة الرأى عن تزويد إدارة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ضرورية لإبداء الرأى فى الموضوع رغم حثها على ذلك أكثر من مرة إنما ينبئ عن عدولها عن طلب الرأى بما يقتضى معه حفظ الموضوع.

وفي ضوء ما تقدم ولما كان الثابت من الأوراق أن إدارة الفتوى المختصة خاطبت وزارة التعليم العالى بكتبها أرقام (٢٢٧) المؤرخ فى ٢٠١٣/٤/٨م و(٥٤١) المؤرخ فى ٢٠١٣/٨/٢٩م و(٤١٧) المؤرخ فى ٢٠١٤/٤/١٤م و(٨٢١) المؤرخ فى ٢٠١٤/٧/١٣ لموافاتها ببعض المستندات والبيانات اللازمة لإبداء الرأي في الموضوع الماثل، إلا أن الوزارة نكلت عن موافاتها بتلك المستندات والبيانات، الأمر الذى ينبئ عن عدولها عن طلب الرأي فى الموضوع الماثل؛ مما يتعين معه حفظه.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرا فى: ٢/٩/ ٢٠١٥

رئيس
المكتب الفنى
المستشار/
شريف الشاذلى
نائب رئيس مجلس الدولة

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار/
محمد إبراهيم قشطة
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

احمد/